كلمة مملكة البحرين

الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف لتغير المناخ(Cop27)

شرم الشيخ - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا بداية أن نعرب عن شكرنا الجزيل لجمهورية مصر العربية الشقيقة على استضافة مؤتمر الأطراف السابع والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ متمنيين لهم التوفيق والسداد في احتضان هذا المؤتمر الهام.

الأخوة والأخوات الأعزاء،

لقد انتقل العالم اليوم من هاجس الاستعدادات الاستباقية إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع مختلف التحديات البيئية والمناخية الخطيرة، وذلك بعد أن شهد العالم المزيد من التقلبات الجوية غير المسبوقة، تبعتها مظاهر الجفاف وارتفاع درجات الحرارة في مختلف مناطق العالم، وغزارة الأمطار وزيادة الفيضانات في دول أخرى.

إن الوضع الراهن الذي نعيشه اليوم على كوكب الأرض يحتم علينا جميعا العمل بيد واحدة وبآلية واضحة وبتنسيق متناغم بين جميع الدول للحد من آثار التغيرات المناخية التي باتت تهدد الحياة في مختلف القارات لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة والمدن الساحلية وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز أمن الطاقة والمياه والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في دولنا أولًا وأخيرًا.

ومن هذا المنطلق نؤكد للجميع؛ حرص مملكة البحرين وبشدة على الالتزام بما نصت عليه اتفاقية باريس لتغير المناخ، والالتزامات التي أعلنت عنها مملكة البحرين في مؤتمر غلاسكو بالمملكة المتحدة COP26 للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060 ، ولأجل ذلك؛ وضعنا عدة أهداف قصيرة المدى من أجل تحقيقها بحلول 2035، وذلك من خلال إطلاق العديد من المبادرات والخطط الوطنية التي اشتملت على:

- **أولًا: الخطة الوطنية للتشجير** التي تهدف إلى مضاعفة عدد الأشجار في مملكة البحرين لقرابة 3.6 مليون شجرة بحلول 2035، ولتحقيق هذا الهدف نعمل على **زراعة 140,000 شجرة سنويًا** للفترة ما بين 2021 إلى 2035، مع تبني الأساليب الزراعية المستدامة، واختيار الأنواع النباتية القادرة على التكيف في المناخ الصحراوي، واختيار المواقع الساحلية المناسبة للزراعة، إلى جانب استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري الأشجار. وبالفعل تمّكن فريق البحرين من تحقيق هدفه السنوي لعام 2022 بنسبة 100%.

- ولتحقيق أهداف الخطة الوطنية للتشجير، يتم العمل أيضًا على **مضاعفة مساحة أشجار القرم** (المانغروف) إلى أربع أضعاف بحلول عام 2035، ومجددًا ولله الحمد تمكن فريق البحرين من تحقيق الهدف السنوي لهذه المبادرة بنسبة 100% لهذا العام. كما تجدر الإشارة هنا إلى مملكة البحرين انتهت من إنشاء أكبر مشتل لأشجار القرم في البحرين والمنطقة بسعة تصل إلى مليون شتلة.

- **ثانيًا: الخطة الوطنية للطاقة المتجددة: والتي من خلالها تهدف مملكة البحرين لتنفيذ عدة مبادرات لخفض انبعاثات الكربون من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وفي هذا السياق؛ زادت مملكة البحرين من طاقتها المتجددة بنسبة 40% في العام الماضي.**

- ورغم مساحة البحرين والتي تشكل تحديًا لاستخدامنا للطاقة الشمسية، إلا أننا نواصل العمل على تطوير سلسلة من المشاريع لتقليل الاعتماد على توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري، ورفع كفاءة الطاقة وتعزيز كفاءة استخداماتها.

الأخوة والأخوات الأعزاء،،،

- على الرغم من أن مملكة البحرين ليست مصدرًا رئيسًا لانبعاثات غازات الدفيئة، حيث تشكل فقط ما نسبته 0.07% من إجمالي الانبعاثات العالمية، إلا أننا نتابع وبكل اهتمام ودقة الإجراءات المناخية التي تم اتخاذها من قبل مصادر هذه الانبعاثات في المملكة، والتي تم حصرها في 9 مصادر رئيسة مسؤولة عن 80% من إجمالي الانبعاثات في المملكة، وبالتعاون المشكور من القائمين على هذه المصادر والتزامهم معنا بتنفيذ الخطط الموضوعة لتقليل نسب الانبعاثات؛ تم تحقيق تقدمٍ ملحوظ على هذا الصعيد ما يجعلنا اليوم أقرب إلى تحقيق أهدافنا المعلنة في مؤتمر غلاسكو COP26. في الوقت ذاته، يتم العمل على وضع حلول متقدمة في مجال التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، وتقليل كثافة انبعاثات الكربون ، بالتوازي مع دعم مختلف القطاعات المعززة للنمو الاقتصادي بما يشمل القطاعات غير النفطية، والتي تشهد نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة.

وعلى المدى البعيد رسمت مملكة البحرين خارطة طريق طموحة للعمل الوطني المناخي، تضمنت عدة جوانب، ومنها التعاقد مع الشركات الدولية والمؤسسات العالمية لوضع الاستراتيجية الوطنية للطاقة، والخطة الوطنية لخفض الانبعاثات بنسبة 30% من خلال مبادرات إزالة الكربون بحلول عام 2035، واستهداف الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وفي هذا السياق تبنت مملكة البحرين معايير أهداف التنمية المستدامة التي تم إدراجها في رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وبرنامج الحكومة، كما تم تعزيز هذه الرؤية بالقواعد التشريعية الحديثة لتكون أكثر مواكبة للتطورات والمستجدات البيئية والمناخية العالمية، وأكثر انسجاماً مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تلتزم بها مملكة البحرين في مجال التنمية المستدامة ومواجهة التحديات المناخية، وذلك من خلال قانون رقم (07) لسنة 2022 بشأن البيئة الذي تم إصداره العام الجاري.

كما نفذت مملكة البحرين العديد من المشاريع والمبادرات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تمثلت في مجموعة من المشاريع الصديقة للبيئة والخطة الوطنية الاستثمارية للتكيف مع تغير المناخ ودراسة ارتفاع

مستوى منسوب سطح البحر، ومجموعة من البرامج والمسابقات التي تهدف لرفع مستوى الوعي البيئي والمناخي وتحفز الكوادر الوطنية على الابتكار والتميز في المجال المناخ.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، أطلقنا العديد من المباحثات المناخية ووقعنا عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة، بهدف توحيد الجهود الدولية الرامية لمواجهة التغيرات المناخية، وتخللت هذه التحالفات العديد من البرامج والمشاريع المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما نؤكد على أهمية تقديم كافة أوجه الدعم للدول الجزرية النامية لمواجهة التحديات المناخية، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وكذلك توفير الدعم المالي والتكنولوجي لتحقيق الأهداف المناخية وبناء القدرات اللازمة لها..

السادة الحضور،،،

ختامًا،،، نسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير وصلاح كوكبنا وشعوبنا، متطلعين بكل أمل وتفاؤل أن يسفر هذا المؤتمر عن نتائج مثمرة ومخرجات بنّاءة تعزز التعاون الدولي المشترك للمساهمة معًا في تسخير الإمكانيات وطرح الحلول المبتكرة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.